السلطة الدولية لقاع البحار
ISBA/24/C/9

المجلس

Distr.: General
26 April 2018
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والعشرون
دورة المجلس، الجزء الثاني
كينغستون، ١٦-٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٨
البند ١٢ من جدول الأعمال
تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين

تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في الجزء الأول من دورتها الرابعة والعشرين

أولا - مقدمة

١ - تم تقسيم دورة عام ٢٠١٨ للجنة القانونية والتقنية التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار إلى جزأين. وعُقد الجزء الأول في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ آذار/مارس، وسيعقد الجزء الثاني في الفترة من ٢ إلى ١٣ تموز/يوليه.

٢ - وفي ١٢ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة جدول أعمالها (ISBA/24/LTC/1)، وانتخبت ميشيل ووكر رئيسة لها وهارالد بريكّه نائبا للرئيسة.

٣ - وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بأن أكثر من ٩٠ في المائة من أعضائها حضروا الجزء الأول من دورة عام ٢٠١٨. ولم يتمكن من الحضور كل من مالكوم كلارك، وإيلي جارماش، وألونسو مارتينيز رويز؛ بيد أن السيد كلارك تمكن من الإسهام في المناقشات بالبريد الإلكتروني.

ثانيا - أنشطة المتعاقدين

ألف - حالة عقود الاستكشاف

٤ - في ١٢ آذار/مارس، أحاطت اللجنة علما بالتقرير المتعلق بحالة العقود التي وقّعتها السلطة بشأن استكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن والكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت (ISBA/23/LTC/2).

الرجاء إعادة استعمال الورق

باء – حالة تنفيذ برامج التدريب في إطار عقود الاستكشاف وتوزيع فرص التدريب

٥ – في التاريخ نفسه، تلقت اللجنة إحاطة بشأن اختيار المرشحين لبرامج التدريب منذ تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي الدورة الثالثة والعشرين، في عام ٢٠١٧، كانت اللجنة قد اتفقت على أن الفريق الفرعي المعني بالتدريب سيتعاون مع الأمانة في فترة ما بين الدورات لتحديد المرشحين المناسبين للاستفادة من فرص التدريب (ISBA/23/C/13، الفقرة ٧). وخلال تلك الفترة، تم اختيار ١١ مرشحا من الدرجة الأولى و ١٤ مرشحا بديلا بناء على توصيات الفريق الفرعي.

٦ – وخلال الجزء الأول من دورتها، دعيت اللجنة إلى اختيار ١١ مرشحا إضافيا للاستفادة من خمسة برامج تدريبية يقدمها أربعة متعاقدين عملا بعقود الاستكشاف التي أبرموها مع السلطة. واستنادا إلى توصيات الفريق الفرعي، اختارت اللجنة ١٠ مرشحين من الدرجة الأولى و ١٤ مرشحا بديلا (انظر ISBA/24/LTC/5).

٧ – وأثناء المناقشة العامة التي أجريت حول موضوع تنفيذ البرامج التدريبية، أكد بعض الأعضاء من جديد أهمية رصد تأثير المتدربين السابقين في بلدانهم الأصلية، وضرورة رصد الفوائد التي تعود على المتدربين الذين يتلقون التدريب الطويل الأجل، كالذين يتابعون دراسات الدكتوراه والماجستير مثلا[(١)].

جيم – التدابير الإضافية لتحسين الكفاءة في عملية استعراض التقارير السنوية

٨ – في ١٢ آذار/مارس، نظرت اللجنة في تقرير بشأن تقييم التقارير السنوية التي يقدمها المتعاقدون وبشأن رصد مدى الامتثال لخطط العمل المتعلقة بالاستكشاف (ISBA/24/LTC/3). وأحاطت اللجنة علما بذلك التقرير وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم مزيدا من التفصيل والتحليل بشأن تنفيذ برنامج الأنشطة الخمسي، وأن يناقش مع المتعاقدين الحاجة إلى مزيد من الوضوح في تحديد برامج الأنشطة تلبية للطلب الذي قدمته الجمعية في الدورة الثالثة والعشرين (انظر ISBA/23/A/13).

ثالثا – الأنشطة التنظيمية التي تقوم بها السلطة

ألف – النظر في مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة الدولية لقاع البحار واعتماده

٩ – في التاريخ نفسه، تلقت اللجنة إحاطة من الأمانة بشأن تسلسل سير العمل المقترح والنتائج المتوقعة للدورة الحالية فيما يتعلق بمشروع نظام الاستغلال. وفي ١٣ آذار/مارس، ناقشت اللجنة الطلبات المقدمة من المجلس، على النحو الوارد في بيان رئيس المجلس بشأن أعمال المجلس خلال الجزء الأول من الدورة الرابعة والعشرين (ISBA/24/C/8). وأنشأت اللجنة ثلاثة أفرقة عاملة لدراسة المجالات التالية: تعزيز مبدأ التراث المشترك للبشرية في أحكام منطوق مشروع النظام؛ وضرورة حماية البلدان النامية من الآثار الضارة الناجمة عن إنتاج المعادن في المنطقة على اقتصاداتها؛ ودور المعايير والتوصيات والمبادئ التوجيهية ومركزها القانوني، بما في ذلك إعداد اختصاصات حلقة العمل المخصصة لوضع المعايير والمبادئ التوجيهية.

(١) وفقا لتوصية اللجنة الواردة في الفقرة ١٩ من الباب الفرعي ”جيم“ من الوثيقة ISBA/19/LTC/14.

١٠ - وفي الفترة من ١٣ إلى ١٦ آذار/مارس، نظرت اللجنة في عدد من المسائل الرئيسية المتصلة بمشروع النظام، التي تم تحديدها نتيجة للمناقشات السابقة التي أجرتها اللجنة، واستجابات الجهات المعنية لمشروع النظام، وكذلك المناقشات التي عقدها المجلس قبيل انعقاد اجتماعات اللجنة. وشملت تلك المسائل بنية مشروع النظام و تسلسل سير العمل في إطاره؛ والتعاريف الأساسية (الممارسات الجيدة في القطاع، وأفضل الممارسات البيئية، والضرر الجسيم، وأفضل التكنولوجيات المتاحة)؛ والسرية؛ واستخدام عقود الاستغلال باعتبارها أوراقا مالية؛ وحماية البلدان النامية من الآثار الضارة؛ وضمانات الأداء؛ ومفاهيم ''منطقة العقد'' و ''منطقة التعدين'' و ''أصحاب المصلحة''؛ والمشاورات العامة. وناقشت اللجنة أيضا مسائل أخرى، منها الوثائق المطلوبة لتقديم طلبات الحصول على خطط العمل، والمسائل المتصلة بالإنتاج وسحب التزكيات وعمليات الاستطلاع البيئي. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تضع تلك المناقشات في اعتبارها عند تنقيح مشروع النظام.

١١ - وفي ١٩ آذار/مارس، نظرت اللجنة في اقتراح قدمه الفريق العامل المعني باختصاصات حلقة العمل المتعلقة بوضع المعايير والمبادئ التوجيهية. وأوصت اللجنة بوضع المعايير والمبادئ التوجيهية بشكل منفصل، وبتنظيم حلقة عمل بشأن وضع المعايير في النصف الأول من عام ٢٠١٩. واعتمدت اللجنة اختصاصات حلقة عمل أولية بشأن وضع المعايير، وطلبت إلى الأمانة أن تضع الصيغة النهائية لتلك الاختصاصات. وتَقرر أن يتم النظر في اختصاصات حلقة عمل بشأن وضع المبادئ التوجيهية خلال الجزء الثاني من الدورة.

١٢ - وفي التاريخ نفسه، ناقشت اللجنة إمكانية التعاون مع اللجنة المالية من أجل تيسير التعاون على وضع مشروع النظام، وبخاصة فيما يتعلق بآلية الدفع ومعايير القسمة بإنصاف. ووافقت اللجنة على الاقتراح الذي قدمته الأمانة والقائل بعقد اجتماع مشترك مع اللجنة خلال الجزء الثاني من الدورة، وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تتخذ الترتيبات اللازمة لذلك.

١٣ - وفي ٢١ آذار/مارس، اشترك ريتشارد روث و راندولف كرتشين من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في تقديم عرض بشأن الجوانب الاقتصادية للتنقيب في قاع البحار على العقيدات المؤلفة من عدة معادن وبشأن العمل الذي تم الاضطلاع به حتى الآن فيما يتعلق بوضع نموذج مالي للسلطة، وتضمن ذلك المزيد من التحليل عقب المناقشة التي أجراها السيد روث مع المجلس. ووافقت اللجنة على المبادئ الأساسية التي طبقها فريق المعهد، وعلى النهج الذي اتخذه في وضع النموذج. وخلال المناقشة التي أجرتها مع الفريق، أبرزت اللجنة مجالات ينبغي للفريق المضي في دراستها وتحليلها، ولا سيما فيما يتعلق بتوقعات أسعار المعادن وافتراضات التكاليف التي تنطوي عليها. وإذ أشادت اللجنة بالعمل الذي اضطلع به الفريق فيما يتعلق بآلية الدفع، فقد رأت أن من السابق لأوانه تقديم توصيات إلى المجلس بشأن أفضل الخيارات لتحقيق الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. وناقشت اللجنة والأمانة مجالات التركيز التي ينبغي للفريق أن يدرسها على أساس البنود ذات الصلة في البيان الذي أدلى به رئيس المجلس، وأحاطت علما بأن الأمين العام سيتخذ الترتيبات اللازمة لكي يواصل الفريق عمله. وستقدم اللجنة تقريرا إلى المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٨ عن حالة النموذج وخيارات الدفع الممكنة، بالإضافة إلى نتائج اجتماعها المشترك مع اللجنة المالية.

١٤ - وفي ٢٠ و ٢٢ آذار/مارس، نظرت اللجنة في صيغة منقحة ومشروحة لمشروع النظام تضمنت الأحكام التي اقترحتها الأفرقة العاملة. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تدرج اقتراحاتها وتعليقاتها في ذلك النص وأن تقوم بإعداد صيغة منقحة أخرى، مع إدراج ما يلزم من تعليقات في الملحقات. وأشارت الأمانة إلى أن مشروع النظام المتضمن للتنقيحات الإضافية سيتم إعداده باعتباره ورقة عمل باللغات الرسمية لتُعرَض على نظر اللجنة والمجلس أثناء اجتماعاتهما. وسيتم أيضا إعداد مذكرة إعلامية لتسليط الضوء على أهم المسائل التي ناقشتها اللجنة، بالإضافة إلى أي مسائل تتطلب توجيهات المجلس أو إرشاداته.

باء - التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة الدولية لقاع البحار

١٥ - في ١٣ آذار/مارس، تلقت اللجنة تقريرا يلخص تعليقات قدمها ١٣ متعاقدا وعدة خبراء تقنيين بشأن مشاريع التوصيات المنقحة. وطلبت اللجنة إلى الفريق العامل المعني بالمسائل البيئية أن يستعرض تلك التعليقات وأن يعد وثيقة مشروحة تُعرَض على نظر اللجنة. وفي ٢٢ آذار/مارس، ناقشت اللجنة ورقة عمل أعدها الفريق العامل بشأن التعليقات العامة والردود المقترحة، ولا سيما بشأن القضايا الرئيسية كالوضع القانوني ومستوى التفصيل في التوصيات، ونموذج تقييم الأثر البيئي وتوقيت التقديم، وتصميم المناطق المرجعية للحفظ والمناطق المرجعية للأثر، والتعدين الاختباري واختبار المكونات. وطلبت اللجنة إلى الفريق العامل أن يواصل النظر في القضايا الرئيسية وأن يقدم وثيقة منقحة أخرى ليتم النظر فيها خلال الجزء الثاني من الدورة.

رابعا - تنفيذ استراتيجية السلطة في مجال إدارة البيانات

١٦ - في ١٢ آذار/مارس، تلقت اللجنة معلومات مستكملة عن تنفيذ استراتيجية إدارة البيانات، التي من المتوقع أن تكتمل المرحلة الأولى منها بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ولاحظت اللجنة مع الارتياح التقدم الذي أحرزته الأمانة منذ بدء تنفيذ الاستراتيجية، وأعربت عن استعدادها لمساعدة الأمانة على التنفيذ في المستقبل. وأقرت اللجنة بأهمية نقل البيانات التاريخية وتحميلها إلى قاعدة بيانات السلطة. وأيدت اللجنة استخدام البرمجيات المسجلة الملكية في تنفيذ مشروع إدارة قاعدة البيانات لضمان الاستدامة الطويلة الأجل لتلك التطبيقات البرمجية. وشددت اللجنة أيضا على أهمية تطوير وتعزيز الاتصالات مع المتعاقدين للتأكد من أن جميع الجهات صاحبة المصلحة ممثلة تمثيلا كافيا.

١٧ - وفي ٢٢ آذار/مارس، عقد الفريق العامل المعني بإدارة البيانات اجتماعا مع مدير بيانات الأمانة، الذي قدم للفريق المزيد من التفاصيل بشأن قاعدة البيانات التي يجري إنشاؤها لتستخدمها السلطة.

خامسا - المسائل التي أحالها المجلس إلى اللجنة

١٨ - في ١٦ آذار/مارس، تلقت اللجنة تقريرا مفصلا عن الجوانب القانونية والمتعلقة بالسياسة العامة من إمكانية مواءمة أنظمة السلطة ذات الصلة بالتنقيب والاستكشاف فيما يتعلق بعرض حصة في رأس المال المخصص لترتيبات أحد المشاريع المشتركة (ISBA/24/LTC/4). واختلفت الآراء القانونية

والسياساتية التي أعرب عنها أعضاء اللجنة. وإذ تضع اللجنة في اعتبارها أن المهمة ذات الأولوية تتمثل في وضع نظام الاستغلال، وفي ضوء تلك الآراء المتباينة، قررت اللجنة إرجاء النظر في هذا البند إلى الجزء الثاني من دورتها.

١٩ - وفي ١٩ آذار/مارس، إذ أشارت اللجنة إلى طلب الجمعية بأن تواصل اللجنة معالجة مسألة تفعيل المؤسسة باعتبارها قضية مهمة في ضوء التطورات الحاصلة فيما يتعلق بالتعدين في أعماق البحار، نظرت اللجنة في المسائل ذات الصلة بتسيير أعمال المؤسسة، وأيدت مشروع الاختصاصات المحددة لإجراء دراسة بشأن هذه المسائل (ISBA/20/LTC/12، المرفق). وطلبت اللجنة أن تكون الدراسة جاهزة للاستعراض أو أن يتم تزويد اللجنة بمعلومات مستكملة عن التقدم المحرز في هذا الصدد أثناء الجزء الثاني من دورتها.

سادسا - مسائل أخرى

٢٠ - في ٢٠ آذار/مارس، أبلغ الأمين العام اللجنة مع الأسف بالعجز الحاد في الصندوق الاستئماني للتبرعات لأغراض تحمل تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة وأعضاء اللجنة المالية المنحدرين من البلدان النامية في الاجتماعات التي تعقدها اللجنة مع اللجنة المالية. وأعربت اللجنة عن قلقها الشديد إزاء هذه المسألة، ولا سيما في هذا الوقت، بالنظر إلى أن المجلس قدم في الآونة الأخيرة طلبا مفصلا إلى اللجنة بشأن التقدم المحرز في إعداد مشروع نظام الاستغلال. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من أعضاء اللجنة، وخاصة منهم المنحدرين من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لن يكونوا قادرين على المشاركة في اجتماعات اللجنة بسبب الافتقار إلى الدعم المالي من الصندوق، ومن شأن ذلك أن يثير مسألة النصاب القانوني في اجتماعات اللجنة في تموز/يوليه. وحثت اللجنة الأمين العام على بذل قصارى جهده من أجل التماس تبرعات للصندوق وعرض المسألة على المجلس أثناء الجزء الثاني من دورته.

٢١ - وفي ٢٢ آذار/مارس، تلقت اللجنة إحاطة بشأن نتائج الاجتماعين اللذين عقدهما الفريق العامل القانوني في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٨ بشأن المسؤولية عن الأضرار البيئية الناجمة عن الأنشطة الجارية في المنطقة.

٢٢ - وفي ٢٣ آذار/مارس، أجرت اللجنة مناقشة مستفيضة بشأن عقد اجتماعات مفتوحة خلال الجزء الثاني من دورتها. وجددت اللجنة التأكيد على أهمية الشفافية فيما يتعلق بالمسائل التي تحظى باهتمام عام من الدول الأعضاء في السلطة والتي لا تنطوي على مناقشة معلومات سرية. ولاحظت اللجنة أن المجلس عقد اجتماعات غير رسمية خلال الجزء الأول من دورته لتمكين المراقبين من المشاركة في مناقشات مشروع نظام الاستغلال، وأن الأمانة قامت بتيسير إسهامات أصحاب المصلحة في وضع إطار تنظيمي منذ عام ٢٠١٤. وبالنظر إلى جدول أعمال اللجنة وعبء العمل المتوقع للجزء الثاني من الدورة، بالإضافة إلى الجدول الزمني لاجتماعات اللجنة والمجلس، وكذلك الاجتماع المشترك مع اللجنة المالية، خلصت اللجنة إلى أنه لن يكون من الممكن استضافة اجتماع مفتوح في تموز/يوليه. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تعد ورقة مناقشة بشأن الكيفية التي يمكن بها جعل الاجتماعات المفتوحة أفضل تنظيما في المستقبل لتيسير المساهمات والمحاورات المجدية بشأن مواضيع معينة منها التطوير التنظيمي.